مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة - (م.ح.إ.ح.ع)
E-ISSN: 2676-1599/ISSN: 2507-7503
المجلد: 6 – العدد: 2 سنة: 2021
ص: من 65 إلى 100

الدولة القومية والهُوية القومية زمن العولمة.

The nation state and national identity in the era of globalization.

د/ سيد المين ولد سيد عمر الشيخ*
جامعة نواكشوط العصرية / موريتانيا
ouldsidioumar@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/07/08 -تاريخ القبول: 2020/09/29- تاريخ النشر: 2021/06/20

الملخص:

تشكل ظاهرة العولمة دعوى جديدة لظهور قوميات جديدة، تهدد كيان الدولة القومية؛ ولا شك بأن مسألة الهوية، والأقليات القومية، من بين القضايا الأكثر حضورا في الساحة الدولية، ومما يقره منطوق القانون الدولي.

وتعد العولمة معطى جديد، يؤثر سلبا، وإيجابا على الدولة القومية ذات السيادة، لأن الكوكبية، ساهمت بالإسراع في معرفة مجريات المآزق التي تتعرض لها الأقليات القومية في العالم بالصوت والصوة.

وتعتبر مسألة الهوية، والأقليات زمن العولمة، من جهة، من القضايا التي تنزع نحو العنف أحيانا بدعوى الانفصال عن الدولة القومية، وإقامة دولة مستقلة، وهذا أمر يهدد كيان الدولة القومية، ومن جهة ثانية، فإنها دعوة في سبيل الاندماج الذي يفضي إلى تسوية وضعية الأقليات، وانصهارها في كيان الدولة القومية الواحدة.

الكلمات المفتاحية: الدولة القومية؛ الهوية القومية؛ السيادة القومية؛ العولمة؛ الاندماج؛ العنف.

*المؤلف المرسل.

Abstract:

The phenomenon of globalization constitutes a pretext for the emergence of new nationalities which threaten the entity of the nation-state; There is no doubt that the question of identity and national minorities is one of the most frequent questions on the international scene and is recognized by the machinery of international law.

Globalization is a new factor, which negatively and positively affects the sovereign nation state, as the planetary system has helped to speed up the knowledge of the difficult situations of national minorities in the world through sound and image.

On the one hand, the question of identity and minorities is considered, in the era of globalization, one of the questions that tend to violence, sometimes under the pretext of separating from the nation-state and establish an independent state, which threatens the entity of the nation state, and on the other hand, it is a call for integration leading to the settlement of the status of minorities and its integration into the entity of the single nation state.

Key terms: Nation state; integration national identity; national sovereignty; globalization; violence.

مقدمة:

لقد احتكرت الدولة العنف في ثوبها السابق على الديمقراطية (باعتبارها كيانا متميزا منفصلا عن المجتمع)، وفرضت إدارة متجانسة، وقدمت شكلا من حكم القانون.

وزعمت الدولة، أنها تضمن قدرا كبيرا من الأمن للمواطنين في مواجهة الأعداء الخارجين والاضطرابات الداخلية[1].

إن إعادة تعريف السيادة القومية في زمن العولمة هو أمر ضروري، لأن إعادة النظر في مفهوم السيادة القومية، يجعلها سيادة فعالة بشكل استراتيجي في زمن يدمج بين خلل الهيكلة، وإثارة "السيادة المطلقة" التي هي أسطورة وخطر في نفس الوقت.[2]

بيد أن انهيار الاتحاد السوفيتي نثر الملح على جراح القوميات النازف فانبعثت منه روائح الأحقاد القبلية، والتعصب العرقي، فما كان ضامرا لمدة سنوات عديدة تحرر، وانطلق من عقاله.

وقد ذهبت مجموعة من الباحثين إلى اعتبار أن ظاهرة التفتت العرقي تعد مؤشرا لأزمة مشروعية الحداثة في الغرب ما بعد الإمبريالية[3].

ولا شك بأن الدول العظمى، تساهم بشكل فعال في إيجاد ديناميكية فعالة لعولمة حقوق الإنسان، بيد أن تأثيراتها الممزوجة بالعطف الدبلوماسي الأناني، كفيلة جدا بإضفاء الشرعية لانتهاكات جسيمة لسيادة دول أخرى باسم الدفاع عن تلك المبادئ، والقيم التي أقرها الميثاق الأممي، والحقيقة شيء آخر.

---

1 - بول هيرست وجراهام توميسون: مساءلة العولمة: الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكم، ترجمة إبراهيم فتحي، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، مصر، 1999، ص: 252.

2 - Dominique David, (2004), Les Souveraités au temps De l'après-guerre Froide, SwissPoliticalReview, 10(1), p. 108.

3 - خالد ميار الإدريسي: خطاب ما بعد الحداثة في العلاقات الدولية، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الدار البيضاء، المغرب، السنة الجامعية، 2000-2001، ص: 79.

ويبقى النظام الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، مثقلا بالعديد من المشكلات التي يخرج الكثير منها: من رحم سمات قديمة في ثوب جديد لسياسات دولية.

ولا شك بأن انقسام الحرب الباردة إلى شرق وغرب، قد تلاشى دون رجعة، ولا يزال العالم مقسما إلى دول سيادية منفصلة، لكل منها مصالحها الخاصة، وأنماط حكمها، ونظراتها المختلفة إلى العام.

وثمة أيضا انقسامات عميقة أخرى من قبيل، الشمال مقابل الجنوب وهناك خصومات إقليمية؛ وشروخ طائفية، تخرق في الكثير من الأحيان الدول والحدود القومية، مثيرة تحديات جدية بالنسبة للنظام على المستوى المحلي والدولي.

إن العديد من هذه الأزمات الملحة التي تتزاحم على جدول أعمال الأمم المتحدة اليوم، خارجة من رحم هذه الانقسامات الآنفة الذكر[4].

أهمية البحث:

إن موضوع الدولة القومية والهُوية القومية زمن العولمة، من المواضيع ذا الأهمية بمكان، لأنه يتصل بجوهر العلاقات الدولية، والقانون الدولي الذي ساد في ظله، سيادة الدولة القومية على مسار العلاقات الدولية، ردحا من الزمن.

بيد أن العولمة أثارت مشكلة الهويات القومية، والخصوصية الثقافية لكل مجتمع، وأقلية ما، وخاصة في ظل النظام الدولي الجديد، الأمر الذي جعل كيان الدولة القومية في خطر؛ لأن تعدد هذه القوميات وتنوعها، وترابط العديد منها، شكل عنصر قوة لبعضها، وقد حاول هذا البعض، الانفصال عن الدولة

4 . فرانك جي لشتنر وجون بولي: العولمة الطوفان أم الإنقاذ، ترجمة فاضل جتكر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2004، ص: 471

القومية التي رأى في تصرفاتها اتجاهه، انتهاكا جسيما، وعميقا، تدفع به نحو البحث عن الاستقلال، وإقامة كيان منفصل عن الدول القومية.

ولا ريب في أن فاعلية الدولة القومية في ظل هذه الظروف الدولية أصبحت تطرح عدة تساؤلات، وخاصة بالنسبة دول الجنوب الأقل نموا.

إشكالية البحث:

إن الإشكالية التي يعالجها هذا البحث، تتمثل في كون ظاهرة العولمة، وما صاحبها من إثارة لمواضع الهويات القومية، قد أسهم بشكل فعلي في انحسار سيادة الدولة القويمة، وهددت كيانها.

إن الإشكالية التي يطرحها هذا البحث، تحاول الإجابة عن تساؤل مركزي وأسئلة فرعية وذلك على النحو التالي:

هل انهار كيان الدولة القومية زمن العولمة؟

وهل هناك رابط بين هذا الانهيار وصعود ظاهرة الهويات القومية؟

وما طبيعة هذا الانهيار وحدوده؟

فرضيات البحث:

ويطرح هذا البحث فرضية أساسية، وهي أن سيادة الدولة القومية وكيانها، تأثرا بفعل تنامي ظاهرة الهويات القومية زمن العولمة.

منهجية البحث:

لقد اعتمدنا في معالجة هذا الموضوع منهجين أساسيين هما:

المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، ولا شك بأن المقال موضوع الدراسة يعتمد على وصف دقيق للظواهر المدروسة؛ وناهيك بأن تحليل تلك الظواهر والمعطيات العلمية، هي أساس وجوهر هذا العمل العلمي.

ولمعالجة هذه الإشكالية حاولنا الإجابة عليها من خلال المطلبين التاليين:

الهوية والعولمة أي علاقة؟ (المطلب أول)، الدولة القومية ومآزق الهوية (المطلب ثاني).

المطلب الأول: الهُوية والعولمة أي علاقة؟

إن العلاقة بين الهوية والعولمة، علاقة معقدة: فمن جهة تغزو العولمة أهم ركنين في الحياة البشرية، هما الاقتصاد والثقافة، ومن جهة ثانية، فبما أن العولمة تعمل على فرض نفسها ك"هوية جامعة"، يمكن التعبير عنها ب" الأمركة"، وبالتالي دمجها في "اللاهوية العولمية"، في الليبرالية المتوحشة اقتصاديا وثقافيا[5].

وثمة ما يشبه الإجماع في الأوساط السيسيولوجية، والأنثرولوجية على أنه ليس هناك هوية في حد ذاتها، ولا حتى لذاتها فحسب، كما أن الهوية لا تتسم بالثبات، والتأبيد والسكون، وإذا كانت عصية على التعريف والحصر فذلك يرجع تحديدا إلى ديناميتها، وخصائصها المتعددة الأبعاد.

وعلى الرغم من كونها كيانا متخيلا تنطوي على منظومة، من القيم الثقافية المشتركة، وتتجلى في أشكال ثقافية ظاهرية، ويرتبط المنتسبون إليها بشبكة، من أدوات التواصل والتفاعل، ويحدد أفرادها أنفسهم مثلما يحددهم الآخرون بوصفهم فئة متميزة، فإنها مع ذلك لينة ومطواعة إلى حد بعيد في تفاعلاتها ومبادلاتها مع الفئات الأخرى، وهي تقبل التبدل وتقبل إعادة الصياغة[6].

5 . محمد عابد الجابري: الهوية..العولمة..المصالح القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2011، ص: 524

6 - مجموعة مؤلفين: اللغة والهوية في الوطن العربي، إشكاليات التعليم والترجمة والمصطلح، المركز العربي الأبحاث ودراسة السياسات، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2013، ص ص: 54-55.

وانطلاقا مما تقدم سنتناول هذا المحور في الفرعين التاليين:

مدلول الهُوية (فرع أول)، العولمة وإشكالات الهُوية (فرع ثان).

الفرع الأول: مدلول الهُوية:

إن الهوية بوصفها منظومة من المعطيات المادية، والمعنوية، والاجتماعية التي تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفية.

فلا يمكن لمثل هذه المنظومة أن تكون في حيز الوجود ما لم يكن هناك شيء ما، يعطيها وحدتها ومعناها، ويتمثل ذلك في الروح الداخلية التي تنطوي على خاصية الإحساس بالهوية والشعور بها.[7]

وانطلاقا مما تقدم ستناول هذا الفرع من خلال:

الهوية لغة واطلاحا (فقرة أولى)، الهوية والثقافة (فقرة ثانية).

الفقرة الأولى: الهوية لغة واطلاحا:

(الهُوية بضم الهاء، لا بفتحها . خلافا للخطأ المشهور. وكسر الواو غير المشددة وتشديد الياء: مصدر صناعي من الضمير "هُوَ" زيدت عليه الياء المشددة، والتاء لصياغة المصدر، كما تقتضيه الصناعة، وذلك للدلالة على الخصائص التي يشير إليها الضمير "هو").[8]

فالهوية مأخوذة من كلمة "هو" بمعنى أنها جوهر الشيء وحقيقته المشتملة عليه اشتمال النواة على الشجرة وثمارها، فهوية الإنسان أو الثقافة أو الحضارة هي جوهرها وحقيقتها...إلخ[9].

7 . اليكس ميكشيللي: الهوية، ترجمة، على وطفة، دار الوسيم للخدمات الطباعية، دمشق، الطبعة الأولى، 1993، ص: 129.

8 - الشاهد البوشيخي: نظرات في مستقبل الهُوية الإسلامية في ظل منظومة العولمة، مطبعة آنفو-برانت، فاس، المغرب، 2013، ص: 7.

9 - محمد عمارة: مخاطر العولمة على الهوية الثقافية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، الطبعة الأولى، 1999، ص: 6.

ويلاحظ في تعريفها اتجاهان كبيران:

اتجاه فلسفي: ولعله الأسبق، و"هو" الذي يلح على التفرد والتميز والخصوصية.

قال الفارابي: (قولنا إنه هو إشارة إلى هويته وخصوصيته، ووجوده المتفرد الذي لا يقع فيه اشتراك).

واتجاه صوفي: وهو الذي يلح على الغيبية وتركز الحقيقة.

قال صاحب التعريفات عن "هو": إنه: (الغيب الذي لا يصح شهوده للغير، كغيب الهوية المعبر عنه كنها باللاتعيين؛ وهو أبطن البواطن).

وبذلك تظهر سمتان بارزتان من سمات مفهوم الهوية: التميز، وتضمن المقومات.

فحيثما وجدت المقومات المميزة لكيان ما وجدت الهوية، سواء كانت هوية وطنية، أم هوية ثقافية، أم هوية سياسية...إلخ[10].

وقد عرفها العالم الألماني "ماكس فيبر" "M. weber" بأنها: (إحساس الجماعة بالأصل المشترك)، وهي التعبيرات الخارجية الشائعة مثل الرموز والألحان والعادات، وتميز أصحاب هوية ما عن سائر الهويات الأخرى، وتظل هويتهم محتفظة بوجودها وحيويتها، مثل الأساطير والقيم والتراث الثقافي.

فالهوية إذن هي بناء فكري، وهي المرجعية العقائدية والحياتية لمجتمع ما لتلهمه التعبير عن وجوده المكاني المادي بما ينعكس في مجالات إبداعية دالة كالعمارة والموسيقى واللغة وغيرها[11].

10 - الشاهد البوشيخي: مرجع سابق، ص ص: 8-9.

11 - مجموعة مؤلفين: جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2014، ص: 443.

إن مبدأ الهوية هو المبدأ الأساسي للعقل البشري وقوامه المنطقي.

وقد اعتبر الباحثون الأنثروبولوجي، (مبدأ الهوية كمبدأ أساسي للعقل وعلامة فاصلة في التاريخ البشري، تم فيها الانتقال من الحالة البدائية إلى حالة التحضر)[12].

الفقرة الثانية: الهوية والثقافة:

إن الهوية الثقافية، هي كيان يصير يتطور، وليست معطى جاهزا ونهائيا.

فهي تصير وتتطور، إما في اتجاه الانكماش، وإما في اتجاه الانتشار، وهي تعتني بتجارب أهلها ومعاناتهم، انتصاراتهم وتطلعاتهم، وأيضا باحتكاكها سلبيا وإيجابيا، مع الهويات الثقافية الأخرى التي تدخل معها في تغاير من نوع ما[13].

إن الثقافة نفسها تبدو عصية على التعيين، ففي ميدان الدراسات القومية تتجلى الثقافة في صورة اللغة "نظام الاتصال الاجتماعي، وأداة حفظ ونقل المعرفة والقيم"، أو فى صورة الدين الموحد "الإسلام، المسيحية، اليهودية" أو الدين الطائفي أو الدين الإصلاحي، "مثل البروتستانتية بإزاء الكاثوليكية"، أو الإصلاح الاسلامي بإزاء الإسلام الصوفي، أو أن الثقافة تتبدى في صورة العرق.

ولو حصرنا مثلا تعيين المجموعات القومية، والإثنية في المميز اللغوي وحده، "تاركين الفوارق الثقافية الأخرى" لوجدنا تبعا لحسابات أحد منظري الدولة القومية، "إرنستغيلنر" أن هناك 8000 مجموعة لغوية، ومع أن عدد الدول لم يبلغ بعد 200 دولة، فإن قلة من هذه الدول، تستطيع الادعاء بامتلاك " تجانس إثنى" أو نقاء قومي.

12 - محمد سبيلا: زمن العولمة: فيما وراء دوائر الوهم، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء -المغرب الطبعة الأولى، 2006، ص: 80.

13 - مجموعة مؤلفين: العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت -لبنان، الطبعة الأولى، 1998، ص: 298.

إن الحدود القومية، أو الإثنية تتعين أو تخلق أو تخترع على أساس محددات ثقافية متنوعة، وهناك تعيين عام يعرف الجماعات القومية على أساس الثقافة، لكن الثقافة بدورها تميز على قاعدة اللغة، أو الدين، أو العرق وهلم جرا[14].

وعليه فإن القدرة على تجاوز المشكلات التي أفرزها تاريخ التطور الفردي أو الجماعي، وعلى تجاوز شروط الخبرة السلبية تشكل خاصة الهوية المتكاملة.

وذلك يعني أن الهوية الناضجة هي الهوية القادرة على تحقيق الانسجام والتكامل مع الأنظمة المعرفية والثقافية المعطاة.

وانطلاقا من المشاعر الأولية الخاصة بالثقة والتكامل، تكون الهوية الناضجة قادرة على تحقيق التكامل بين التجارب الجديدة، وعلى خلق تجارب جديدة دون انقطاع والتي تشكل منطلق هوية دائمة التجدد[15].

وتعقيبا لما سلف، فإنه من المسلم به أن الهوية ببعديها الفردي والجمعي لا يمكن -بل لا يصح بأي حال من الأحوال -إنتاجها أو استنساخها، بقضها وقضيضها، عبر الأجيال، والحقب التاريخية؛ إذ يمثل التفاعل والتثاقف الحضاري، سواء منه الطوعي المتبادل، أم القسري، والمباشر وغير المباشر عاملا فاعلا وحيويا، في تشكيل الهوية الجماعية للشعوب بوصفها نتاجا لصيرورة تراكمية تاريخية، تنفي عن مفهوم" الهوية"، صفة التأبيد والثبات والديمومة والسكون[16].

14 - مجموعة مؤلفين: أزمة الدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان الطبعة الأولى، 2011، ص ص: 277-278.

15 - اليكس ميكشيللي: مرجع سابق، ص: 131.

16 - مجموعة مؤلفين: (اللغة والهوية في الوطن العربي)، مرجع سابق، ص: 51.

الفرع الثاني: العولمة وإشكالات الهُوية:

إن المخزون الثقافي يجعل الاتصال، والتواصل داخل الجماعة بناء كاملا عميق الجذور، وعملية تكوين متجددة للذات الجماعية في نفس الوقت.

وهذا الأمر يقودنا إلى حقيقة حركة الاندماج أو الانقسام في القوميات فتكون الهوية القومية بين مجموعة من الناس، وهو أمر يتضمن بحد ذاته انقساما، أو انفصالا عن مجموعة أخرى، تكشف عن وجود عملية اندماج، أو انفصال عند مستوى معين، يحدد نطاق الجماعة القومية البازغة[17].

انطلاقا مما تقدم سنتناول هذا الفرع من خلال:

الهوية وتكوين الدولة الأمة (فقرة أولى)، أزمة الهوية وبناء الأمة(فقرة ثانية).

الفقرة الأولى: الهوية وتكوين الدولة الأمة:

هناك شبه إجماع بين دارسي التنمية السياسية على أن مشروع بناء الدولة الأمة يدور حول قضية مركزية، تتمثل بتحقيق الاندماج بين مكونات الدولة، سياسيا، واجتماعيا، واقتصاديا.

فهي عملية بناء سياسي جديد، يمتاز عن كل مكوناته أفرادا وجماعات عن طريق، نبد ولاءاتهم السابقة، والضيقة، واجتذاب ولائهم، من زاوية كونه مشتركا عاما، يقتضي الحفاظ على استمرارية وجوده، بغية استمرار الكيان الاجتماعي، والتنظيمي للدولة نفسها.

وإذا دققنا النظر في عملية الاندماج تلك سنراها تأخذ مسارين:

المسار الأول: تنصب فيه الجهود، على عملية تفكيك، وبعثرة الجماعات الأولية، والإمكانيات الإدارية، أي تفكيك هوياتها، وانتمائها، بغية استخلاص الأفراد منها كذرات بلا جامع، ويتم ذلك في سياق عملية تكوين الدولة.

17 - محمد السيد سعيد: الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، عالم الفكر، العدد-107، الكويت، 1986 ص ص: 95-96.

المسار الثاني: يتجلى في مشروع بناء الأمة، فيجرى فيه إعادة تجميع أولئك الأفراد، ودمجهم مرة أخرى، ولكن هذه المرة في هوية قومية موحدة لتصبح الهوية الأعلى مقاما، والمهيمنة على سائر الهويات الفرعية، ويعرف هذا المسار بعملية بناء الأمة[18].

إن حدوث الالتباس بين مفهومي المجتمع، والدولة، يفتح الطريق إلى الدولة الكلية.

فالدولة تعبر عن النظام السياسي، وتشمل حكومته وإدارته، ومبادئ الحقوق والواجبات، وكل ما يتناول حياة الناس بصفة كونهم مواطنين.

ولكن المجتمع أوسع من ذلك، لعلاقاته، وفعالياته بمراكز متعددة، بينما تنحصر علاقات الدولة وفعالياتها في مركز واحد.

وقد شق روسو هذا الطريق حينما طالب الأفراد، بالتنازل عن أنفسهم للدولة، فنصب بذلك الدولة سيدة مطلقة عليهم، وخولها (أن تكره الناس على أن يكون أحرارا).

وقد وقع "روسو، وفيخته وهيكل" في التباس كبير عندما أكدوا، حاجة الناس إلى التفاني في وحدة أكبر، تمنحهم كرامة أعظم، وغاية أعظم لحياتهم.

وقد صوروا هذه الوحدة بآلية الجسم العضوي، فكما أن الجسم لا يسيء، لأي عضو من أعضائه، فإن الجسم السياسي، لا ينشد في نظر "روسو" خلال الإرادة العامة إلا خير الكل.

والنظر إلى المجتمع نظر الجسم، نظر خاطئ وخطير، والأخطر منه اعتبار الدولة هذا الجسم الكبير؛ لأن هذا يعني أن البشر ليسوا سوى خلايا في هذا

18 - مجموعة مؤلفين: (أزمة الدولة في الوطن العربي)، مرجع سابق، ص ص: 293-294.

الجسم، وأنه لا وظيفة لهم إلا خدمة الدولة، وأن جميع المنظمات الحرة التي تخلقها الفئات الإنسانية، ليست أكثر من أعضاء في هذا الجسم.

وقد فاتهم أن "المجتمع" لا "الدولة" هو الذي يرافقنا في كل مكان، وأنه هو الذي يعطينا معنى الاتحاد الذي يصبو إليه، ويحتاجه كل حيوان اجتماعي وهو الذي يغذي وجودنا، ويوفر لنا هذا الغذاء أكثر مما توفره الدولة[19].

إن أزمة الاندماج والهوية داخل الدولة القومية، من المؤشرات الدالة على النمو، والتحديث لا الضعف والركود.

ففي ما يتعلق بأزمة الاندماج، فليست مؤشرا سلبيا على نقصان فاعلة الدولة فحسب؛ بل هي مؤشر إيجابي على قيام الدولة بتحريك الراكد من المجتمع، وتحديثه على الصعيد المؤسسي، بحيث ستبقى أزمة الاندماج قائمة ما بقيت الدولة عاملة على تشكيل المؤسسات وتنويعها، ذلك لأن عملية تكوين الدولة، تؤدي إلى إحداث تغييرات عميقة في البنية الاجتماعية، من حيث انخراط الأفراد في الوظائف الجديدة الإدارية منها، والعسكرية، والسياسية فضلا عن نشوء جماعات مهنية، وأخرى ما تزال تترقب الانخراط في مؤسسات الدولة، وغيرها تعارض ذلك منكفئة على ذاتها.

ففي مثل هذه البيئة، يجب على النظام السياسي أن يبت كل المطالب على تباينها، وفي وقت واحد على الرغم من كون النظام، ما يزال أصلا في طور تكوين الدولة، وبنائها السياسي والإداري.

ومن ثم فإن استمرار هذه الأزمة يقتضي مواصلة قيام الدولة، بإيجاد المزيد من التنوع والتحفظ في هياكلها التنظيمية، وعلى نحو يتناسب طرديا، مع

19 - روبرت م، ماكيفر: تكوين الدولة، ترجمة، حسن صعب، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان الطبعة الثانية، 1984، ص ص: 485-486.

تفاقم التنوع في البنية الاجتماعية والاقتصادية، بغية الاستمكان من استيعاب مطالب الجماعات المتزايدة، واجتذاب ولاءاتها.

الفقرة الثانية: أزمة الهوية وبناء الأمة:

إن أزمة الهوية تنشأ ضمن نطاق عملية بناء الأمة؛ إذ أنها تعنَى بصياغة المشتركات، من لغة مشتركة، وقيم وعادات وتقاليد، وأسلوب حياة، وناهيك أنها تتعلق بالأكثرية المهيمنة على مركز الدولة.

إذ أن ارتفاع مستوى بناء الهوية القومية، من منظور تلك الأكثرية يشكل عاملا جوهريا في نمو فاعلية مؤسسات الدولة، من حيث نيلها الشرعية اللازمة أي أن الأكثرية المهيمنة، تعمل بذلك على اكتساب الدولة خصالها الثقافية لتغدو، هي "المشتركات" بذاتها في مقابل خسران الأقليات لخصوصيتها الثقافية.

وهذا الأمر، هو الذي يولد أزمة الهوية التي تتجسد في ظاهرة انبعاث الهويات الفرعية بحيث تتخذ الأزمة شكل ردود فعل عكسية، من جانب الأقليات تجاه عمليتي تكوين الدولة، وبناء الأمة معا، فتنكفئ كل أقلية منها على ذاتها، وتبدى الممانعة الثقافية، أمام الذوبان في هوية الأكثرية المهيمنة[20].

وعليه يشكل خطاب الهوية هذا شعارا إيديولوجيا، تحتمي به الجماعات الاجتماعية المهمشة، وتمتاز هذه الهوية بوحدة عناصرها، واستمرارية هذه العناصر بالخصائص المميزة لها.

إذ أن هذه الثوابت اليوم، تتعرض للزعزعة حيث يجري إخراج الإنسان من يقينيته، وذاتيته وكينونته، وربطه إلى عصر الكونية التي تذوب فيها كل الخصوصيات[21].

20 - مجموعة مؤلفين: (أزمة الدولة في الوطن العربي)، مرجع سابق، ص ص: 297-298.

21 - محمد الفطري: العنف السياسي كشكل لأزمة الدولة الثالثية في ظل تحولات النظام الدولي نموذج الوطن العربي، أطروحة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، آكدال الرباط، السنة الجامعية، 2000-2001، ص: 252.

ولذلك فإن الهوية القوية والفعالة، ليست ما يملكه المرء، أو يعطى له وإنما هي ثمرة الجهد والمراس، والاشتغال على المعطى الوجودي بكل أبعاده، من أجل تحويله إلى أعمال وإنجازات.

إنها ليست صناعة، وتحويل بقدر ماهي انبناء، وتشكيل، أو بالأحرى القول بأنها بنية، يعاد بناؤها باستمرار، خصوصا عند بلوغ الأزمات، أو الوقوع في المآزق[22].

وتعد نظرية "فيستنجر""Festenger" حول التصدع المعرفي، من النظريات المعروفة في مجال علم النفس.

حيث تشير النتائج الأساسية للتجارب، حول مسألة التنافر المعرفي إلى تدخل النظام المعرفي والعقائدي، وتصورات الفرد في عملية الإدراك، والسلوك المحتملة أو القائمة.

ومن الواضح أنه إذا كان نفي الواقع أمرا ممكنا، فإن النظام المعرفي يستجيب بطريقة اقتصادية عالية من أجل دمج عنصر التشويش المحتمل في داخل سياقه المتوازن.

ويمكن لنظريات التوازن المعرفي التي تجد تطبيقا لها في مجال البناء المعرفي، أن تجد لها أيضا مكانا في إطار النظام الثقافي.

ولا يمكن لعناصر متعارضة أن تستمر في الوجود داخل نظام ما، من غير وجود درجة ما من التوتر.

وبالتالي فإن الصراعات الداخلية، تكون محتملة الوقوع إلى حد ما وهذا من شأنه أن يجعل الهوية في حالة تعرض لصدمات من تيارات متعارضة

22 - علي حرب: حديث النهايات (فتوحات العولمة ومآزق الهوية)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء . المغرب، الطبعة الثانية، 2004، ص: 23.

وتوجد مثل هذه التصدعات داخل النظام الثقافي، كما توجد داخل النظام المعرفي عند كل فرد.

إذ يوجد في داخل الثقافة عدد من التناقضات، وهي تناقضات يتجاوزها الأفراد، دون صعوبات كبيرة.

وتنشأ أزمة الهوية، عندما يصبح التوتر الذي تثيره هذه التناقضات على أشده، وعندما تؤدي إلى شلل في طاقة الفعل، وإلى وجود قلق قائم[23].

إن الهوية القومية هي المحرك القوي، والدافع للحركات السياسية في أوروبا الشرقية، وهي المسؤولة عن توحيد ألمانيا وانهيار الاتحاد السوفيتي، فقد شرع في إحياء الأعلام واللغات، والرموز والأديان المرتبطة بالهوية القومية، ومن شأن هذه العنصرية الجديدة حسب تعبير"E.Balibar" (أن ترتبط عضويا بالتعبيرات المفرطة عن القومية، وأن تؤدي إلى صراعات خطيرة داخل الدولة ذاتها، وفيما بين الدول).

ويزداد الأمر خطورة، كلما هيمنت الكونية، حيث يشتد خطر هذه التعبيرات المفرطة، ولعل هذا كان خطأ الخطاب الكوني الذي يركز على المال والتواصل، ولا يراعي الواقع المحلي والتجذر الثقافي للرصيد البشري المستهدف.

إن الخطر الجارف على القومية، لا ينحصر على الشأن الداخلي للدولة فحسب؛ بل يمتد إلى العلاقات الدولية باعتبار أن نطاق القومية هو الشكل الرئيسي لتنظيم هيكل السياسة الدولية؛ لأن القومية، هي ظاهرة تتعلق بتحديد هوية وانتماء جماعة من الناس، تشكل قوة دينامية بتعبير "توم نيرن" Tom Niren" فهي: (من جهة الأمام تعني التحرر والتقدم، ومن جهة الخلف، فهي تستدعي أفكار الماضي الرجعية والأسطورية)[24].

23 . اليكس ميكشيللي: مرجع سابق، ص ص: 133-134.

24 - محمد الفطري: مرجع سابق، ص ص: 252-253.

ويؤكد "آدميز""Adam": (على أن العولمة خلقت للحكومات الوطنية جوا تتضاءل فيه بشكل مستمر سيادتها على الشؤون السياسية والاقتصادية الداخلية؛ فمهما كانت سيادة هذه الحكومات في العالم النامي، والتي اكتسبتها فيما بعد الاستعمار، فإن ذلك المكسب بدأ بالتلاشي)[25].

إن اهتمام الفكر الغربي الحديث بمسألة الهوية نابع، من نزعته المركزية العقلانية المجسدة في شعوره بالتفوق وبضرورة السيطرة على الشعوب الأخرى ودمجها في الهوية الحضارية الأورو-أمريكية عبر دمقرطتها وتلقينها قيم ومواطنة هذه الهوية الأخيرة[26].

ومهما بلغت العولمة من أخطار فليس بمقدورها تقديم نموذج ثقافي بديل، يستطيع تهميش الثقافات المحلية، أو إفراغ الهويات الثقافية من محتواها؛ لأن إنشاء ثقافة عالمية هو ضرب من الأوهام؛ لأن العولمة أدت بالمجتمعات الطرفية إلى المزيد من التمسك بالهوية، بوصفها ضمادة لجراح الكرامة النارف[27].

المطلب الثاني: الدولة القومية ومآزق الهوية:

إن النقاش الذي دار حول قابلية الدولة للتكيف والاستمرار في ظل العولمة، وقدراتها المتنوعة والبالغة الأهمية في البيئة الدولية الجديدة، يؤهلانها في الواقع للتكيف مع المتغيرات العالمية الجديدة، دون انتقاص من سيادتها[28].

25 - Leonid E. Grinin. State Sovereignty in the Age of Globalization: Will it Survive? In Globalistics and Globalization Journal. Retrieved, 13/03/2017, , p.246. from, https://publications.hse.ru/en/chapters/134952578

26 - سيدي محمد ولد يب: الدولة وإشكالية المواطنة، كنوز المعرفة، عمان الأردن، الطبعة الأولى،2011، ص ص: 68-69.

27 - محمد الفطري: مرجع سابق، ص: 253.

28 . هالة مصطفي: هالة مصطفي: العولمة ... دور جديد الدولة، مجلة السياسة الدولية، العدد 134، 1998، ص: 46.

إن تأكيد استمرارية سيادة الدول له أهميته الأساسية، ليس فقط من أجل فهم النظام القانوني الدولي؛ لكن أيضا من وجهة نظر سياسية واجتماعية.

وهذا ما يؤكده "شومون""Chaumont"، بقوله: (لا شيء يمكن أن يحل محل السيادة ما لم توجد قوة دولية عظمى، وبغياب هذه الأخيرة، فإن هجر السيادة، لا يمكن أن يعني سوى هيمنة الأقوياء على الضعفاء)[29].

ولعل من أبرز سمات العالم، هو ما نشهده من تنوع للأجناس والألوان واختلاف للأديان والأفكار والثقافات.

وفي هذا الصدد يرجع الجغرافي الفرنسي (فيدال دي لا بلاش) "Delabash" التوزيع الجغرافي للسكان على أساس اللون، أو اللغة، أو الدين إلى حركة التصاهر والاختلاط، أكثر منها إلى تأثير العوامل الطبيعية، ويفسر ذلك بقوله: (إن معظم الجماعات العرقية، أو الطائفية التي تتوزع على سطح الأرض كانت قد تكونت عبر التاريخ).[30]

ولذا فإن العرقية، هي نظام يتغلغل في حياة الناس بعمق حضاريا واقتصاديا، واجتماعيا، ولذلك ليس من الممكن إزالتها بسهولة.[31]

وانطلاقا مما تقدم، سنتناول هذا المطلب في فرعين:

الهوية القومية: والنزوع إلى العنف المسلح (فرع أول)، دول العالم الثالث: ومآزق الهوية (فرع ثان).

---

29 - Luis Miguel Hinojosa Martinez, (2006), Globalisation et Souveraineté Des Etats. A. del Valle/ R. El Houdaigui (Dirs.), Dimensions internationales du Détroit de Gibraltar (Dykinson 2006) 293-310. University of Granada. p.17.

30 - خليل إسماعيل: البعد السياسي للمشكلات القومية " الكرد نموذجا"، جامعة صلاح الدين أربيل، العراق، 2009، ص: 5.

31- محمد عبد الغني سعود: قضايا إفريقيا، مجلة عالم المعرفة، العدد34، 1980، الكويت، ص: 208.

الفرع الأول: الهوية القومية: والنزوع إلى العنف المسلح:

إن تمايز الهويات القومية، يكون على أساس لغوي، أو ديني، أو عرقي ولذلك قد نجد مجتمعا واحدا تتعدد فيه هذه العناصر المختلفة؛ كما يمكن أن نجد مجتمعا آخر، تتوافر فيه تلك العناصر مجتمعة.

ونجد دولا، أو جماعات لا تتوافر على أي عنصر مشترك، من هذه العناصر "كالهند مثلا"، كما نجد دولا أو جماعات، تتطابق وتجتمع فيها العناصر الثلاثة" كاليابان مثلا".

وبالبديهة يعني ذلك أن ثمة، صراعات قومية، فعلية تلوح في الأفق، أو كامنة في رحم المستقبل في لحظة تبدو فيها أمواج النزعة القومية، وكأنها تصل إلى الذروة، خصوصا إذا أخذنا بالاعتبار آخر التجارب التاريخية، "كتفكك الاتحاد السوفيتي، وتفكك يوغسلافيا"[32].

وانطلاقا مما تقدم ستناول هذا الفرع من خلال:

مدلول العنف (فقرة أولى)، مبررات العنف المسلح (فقرة ثانية).

الفقرة الأولى: مدلول العنف:

ويشير الكاتب الهندي "أمارتيا صن" إلى أن: (العنف إنما ينمو حين يتعمق الإحساس بالحتمية تجاه هوية، يتوهم بأنها فريدة، ومتفوقة).

ويتبين من خلال هذا التعريف، بأن هوية واحدة أو فريدة؛ تمثل غالبا أحد المكونات الحاسمة في عقيدة الجيوش، والجماعات التي تتبنى العمل المسلح، وأنه مع اعتماد الأشكال الذكية، والمناسبة للتحريض والتوظيف، يمكن تحويل الوعي المتجذر بهوية مشتركة، مع جماعة من الناس إلى سلاح قوي ضد جماعة أخرى.

32 - مجموعة مؤلفين: (أزمة الدولة في الوطن العربي)، مرجع سابق، ص ص: 278-279.

والحرب إنما تبدأ في العقول، كما يبدأ فيها السلام[33].

وتبين الدراسات الخاصة بالعنف الاجتماعي، أن الجماعات المتمردة، هي جماعة هامشية بالدرجة الأولى:

جماعة العاطلين عن العمل، والعمال المؤقتون، والمتمرنون، والعمال الفصليون، وعمال الأسوق السوداء.

حيث يلاحظ أن كفاءات هؤلاء الأفراد المهنية، لا تسمح لهم بتحقيق ذواتهم الاجتماعية، والاندماج جيدا في إطار الحياة الاجتماعية.

وبالإضافة إلى حالة انعدام الأمن هذه، نجد أن هناك عملية تبخيس اجتماعية واضحة المعالم، وذلك في إطار أشكال متعددة من الرفض الذي يذهب الأفراد ضحية لها،" كاحتقار اجتماعي، انعدام الثقة، المراقبة الأمنية البوليسية".

وهناك يأخذ العنف صيغة التهديد والمطالبة في آن واحد.

ويتجلى العنف بوصفه رد فعل ضد حالات صعبة لا مخرج منها؛ إلا بتحقيق الهوية وحيازة التقدير الذاتي، وذلك حين يجد الإنسان نفسه في وضعية تشعره بمضايقات اختناقية.

ويظهر التهديد كسلاح، يستخدم في إطار تحولات عاطفية خاصة، وذلك كله من أجل تجنب عملية التبخيس المستمرة، والتي تأخذ طابعا قدريا[34].

33 - محمد بن جماعة: التعددية الثقافية ومفهوم الهوية المتعددة الأبعاد، المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري" المفاهيم والتحديات"، جامعة الملك سعود، الرياض، 2009، ص: 69.

34 - اليكس ميكشيللي: مرجع سابق، ص ص: 161-162.

الفقرة الثانية: مبررات العنف المسلح:

هناك نوعين من المواقف المميزة لقضية الهوية؛ وكلاهما كان سببا لتوترات مستقبلية، يمكن أن تهدد كيان أي مجتمع ما، وهما الموقف الاستعماري والموقف العرقي.

أ-**وينشأ الموقف الاستعماري**، عادة عن حالة الاستعمار، وهي اختراق جماعة متميزة، من النسيج الاجتماعي، والبيئي لجماعة أخرى، وإخضاعها ويمكن أن تستمر هذه الحالة في ظروف توازن قوى مختلة، ولكن حالة الاستعمار، يمكن أن تضمحل، خاصة إذا كانت الجماعة الاستعمارية أقلية بالنسبة للجماعة المستعمرة.

وقد تتطور هذه الحالة إلى موقف استعماري، عندما يتوافق مع هذه الحالة نشوء علاقات بين أسلوب إنتاج أرقى، (تتوطن فيه إدارة الجماعة الاستعمارية)، وأسلوب إنتاج أدنى منه، (تتوطن في داخله الجماعة المستعمرة) ففي إطار هذا الموقف ينشأ نظام للتمايز الاجتماعي، يستند على قاعدة اقتصادية عميقة بين الجماعة الاستعمارية، والجماعة المستعمرة[35].

ويمكن الاستشهاد على هذا التمايز الاجتماعي بقضية التمييز العنصري "الآبارتايد"، أو الصراع الدموي بين السود ذات الأغلبية والبيض ذات الأقلية في جنوب إفريقيا على الرغم من أن السود، يمثلون أكثر من ثلاثة أرباع السكان ومع ذلك فإنهم لا يشكلون وحدة ثقافية ولا لغوية متجانسة، فمن بين 11 لغة معترف بها رسميا في البلاد، يتكلم السود تسع لغات مختلفة أكثرها استعمالا لغة "الزولو".

35- محمد السيد سعيد: مرجع سابق، ص: 110.

أما على المستوى الديني، فإنه يصنف ثلثا السكان كمسيحيين، وتشكل البقية خليطا من الوثنيين، والمسلمين، والهندوسيين، واليهود.

ومن الملاحظ في خطاب الدوائر العليا، هو غياب مصطلح "التعددية الثقافية" في التعبير عن الواقع، وشيوع مصطلح "التفرقة" للتعبير عن واقع أوسع، من واقع التعدد الثقافي؛ إذ يتمثل هذا الأمر في استمرار طبقية عنصرية مكرسة، عبر عقود من الظلم الاجتماعي، واللامساواة، والصرعات الدموية التي كادت تعصف بكيان الدولة والمجتمع[36].

ب- **أما الموقف العرقي**، فينشأ عن نظام للتقسيم الاجتماعي للعمل ويتسم بإحدى الأسلوبين:

فالأول، هو الانقطاع الفني لعمليات العمل على مستوى الإنتاج، **أما الثاني**، فهو الافتقار إلى ميكانزمات داخلية، لإعادة إدماج عمليات العمل، بسبب التمايز الثقافي، أو العنصري للسكان.

وفي الحالات المتطرفة للانقطاع بين عمليات العمل وعوائده، يمكن أن تنشأ حالة أو موقف استعماري داخلي.

ويأخذ الموقف العرقي العديد من الأشكال؛ ولكنه يتميز عن الموقف الاستعماري، بعدم وجود انفصال حاد بين أسلوبين، متكاملين للإنتاج يتصلان معا بعلاقة السيطرة والإخضاع[37].

إن الجماعات التي تعاني من التمييز الثقافي، قد تختار سياسة الثبات وهي سياسة تعني عدم الاستجابة للانتقادات بانتظار توقف الهجوم.

36 - محمد بن جماعة: مرجع سابق، ص ص: 23-24.

37 - محمد السيد سعيد: مرجع سابق، ص: 110.

فالجماعات والثقافات تنطوي على ذاتها، من أجل حماية نفسها، ضد هجمات العالم الخارجي الذي يضعها في قفص الاتهام.

وتنغلق على نفسها في دوائر تقاليدها، واعتقاداتها السرية التي تضمن لها الحماية، والتعويض في آن واحد.

وبهذا الخصوص تكون ردود فعل التكامل، حالة من حالات التراجع والانكفاء الدفاعي التعويضي.

لأن انعدام الأمن الذي يعزى إلى مواجهة صعبة، إزاء ثقافة خارجية ومخاطر الهزيمة والإخفاق والتبخيس، تستبدل بالعودة إلى ذوبان خالص، داخل معطيات القيم الماضوية أو السلطوية[38].

إن القواعد التي يقوم عليها الحط من قدر الآخرين؛ لا تتضمن فقط المزاعم المغلوطة، وإنما الوهم بأن هوية منفردة؛ يجب أن يربطها الآخرين بالشخص لكي يحطوا من قدره.

وقد كانت الحملات التي قيم بها لتغيير إدراك الهوية الذاتية، مسؤولة عن كثير من الأعمال الوحشية في العالم؛ إذ أن الحاجة إلى التعرف على دور التفكير والاختيار في الفكر القائم على الهوية، هو أمر يتطلب الكثير من العناية كما أنه في الوقت نفسه بالغ الأهمية[39].

وبناء عليه، فإنه لابد للمهتمين بهذا المجال أن يقفوا في وجه هذه الحملات الخطيرة التي أفنت الكثير والكثير من الناس، استنادا على مزاعم

38 - اليكس ميكشيللي: مرجع سابق، ص: 167.

39 - أمارتيا صن:الهوية والعنف، ترجمة سحر توفيق، مجلة عالم المعرفة، العدد،352، الكويت 2008، ص: 23.

مغلوطة، توهم صاحبها بتساميه على الآخرين، وهو أمر يجب على المجتمع الإنساني، أن يكون له بالمرصاد قبل فوات الأوان.

الفرع الثاني: دول العالم الثالث: ومآزق الهُوية:

إن الدول الرأسمالية المتقدمة، تبني ازدهارها، واستقرارها السياسي والاقتصادي على أنظمة تعاون قوية، وعلى أنظمة دمج إقليمية، خارجة عن نظام الأمم المتحدة.

بينما تبقى الدول الفقيرة في كل من آسيا، وإفريقيا غير مستفيدة من هذه الامتيازات المؤسسية.[40]

فمن الملاحظ أن العولمة تكسب الأثرياء ثراء، وتعمق فجوتهم مع الفقراء على مستوى النظام العالمي كله، وليس على مستوى الدول فقط؛ مما ينال من استقرار النظام، ويعرضه لاضطرابات متجددة.[41]

لأن المس بالمصالح القومية للدول العظمى ينطوي بالضرورة على المس ب "الهوية"، باعتبار أن الهوية ليست جوهرا ثابتا، بل هي جماع عناصر متداخلة منها قوام وجودها.[42]

وانطلاقا مما تقدم سنتناول هذا الفرع من خلال:

الاستعمار والهوية (فقرة أولى)، مبدأ المواطنة والهوية (فقرة ثانية).

40 - Pierre de Senerclens, (2004), Debate: La Souveraineté à l' heure de la mondialisation. Swiss Political Sciences, Review, 22/02/2018,p.96.

http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/j.1662-6370.2004.tb00350.x/pdf

41 . محمد سيد أحمد: حول إشكاليات العولمة، مجلة السياسة الدولية، ع.161، 2005، ص: 37.

42- محمد عابد الجابري: مرجع سابق، ص: 32.

الفقرة الأولى: الاستعمار والهوية:

إن الآلام التي تعاني منها بعض الجماعات الإثنية في العالم، وفي دول العالم الثالث على وجه الخصوص -هي معاناة تأخذ طابعا عنيفا؛ وبالتالي تحفظ للجماعة الإثنية التمسك بهويتها.

فترى "الجماعة الإثنية"، بأن هذا الاعتراف بالهوية، هو المعنى الوحيد للوجود، وهي الهوية التي يراد لها أن تكون أكثر أهمية في نظر هؤلاء، الذين يمارس ضدهم كل أنواع القهر والتعذيب، ويدفعون الثمن غاليا، ومع ذلك فهم مستمرون في الدفاع عن قضاياهم[43].

إن الشعور بالهوية، يمكن أن يقدم لهم مساهمة مهمة، لجعل العلاقة مع الآخرين قوية، ودافئة، بعيدا عن تكريس العنف المتصل بنزاعات الهوية[44].

إن أغلب البلدان الناشئة في العالم النامي، أخذت فيها القومية، والأمة والدولة القومية مسارات مختلفة، عن تلك التي شهدتها المجتمعات الصناعية.

لأن أغلب هذه الدول الأقل نموا، كانت ذات يوم خاضعة الاستعمال الأوروبي، وحصلت على استقلالها خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

وقد وضعت حدود هذه الدول بصورة شبه عشوائية في الدوائر الاستعمارية في أوروبا، من دون أن تأخذ بعين الاعتبار العناصر، والمكونات الاقتصادية أو الثقافية أو الإثنية في أوساط الشعوب المستعمرة.

وقامت القوى الاستعمارية بتقويض الممالك، والتجمعات القبلية القائمة، أو إخضاعها لسيطرتها في مناطق من إفريقيا، والهند، وبقاع أخرى

43 - اليكس ميكشيللي: مرجع سابق، ص: 162.

44- أمارتيا صن: مرجع سابق، ص: 18.

بآسيا، ووضعتها كلها تحت السيطرة الاستعمارية المباشرة، أو اعتبارها مناطق محمية، أو تابعة لسلطات الانتداب.

وغدت هذه الدول "الجديدة"، أشبه بلوحة فسيفسائية متعددة الألوان والانتماء، والأصول الإثنية.

وكانت إفريقيا هي القارة التي تعرضت لأوسع الهجمات الأوروبية، وأكثرها وحشية، وناضلت الحركات القومية، والوطنية للتحرر من السيطرة الاستعمارية الأوروبية، وقد تحقق الاستقلال في إفريقيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

وما إن تحقق الاستقلال حتى وجدت القيادات السياسية في تلك البلدان نفسها، تواجه مشكلات ضخمة في مساعيها الرامية إلى تحقيق الوحدة الوطنية.

وقد كان الكثير من هؤلاء الزعماء، تلقوا تعليمهم في أوروبا وأمريكا وتباعدت الشقة بينهم وبين مواطنيهم الذين كانت أكثريتهم، تعاني الأمية والفقر، والجهل، بما تنطوي عليه الديمقراطية من حقوق والتزامات.

كما أن اللامساواة، والتفاوت الطبقي، والمكانة السياسية، والاجتماعية كانت قائمة بين مختلف الفئات من السكان.

وتسبب ذلك في استمرار الصراع على السلطة، وانتشار الحروب الأهلية في كثير من البلدان الإفريقية، وبعض البلدان الآسيوية[45].

ويمكن القول إن الدولة في العالم الثالث، دولة متغربة، وتقليدية في آن واحد؛ إذ استمدت من نموذج الدولة الأمة أساسها الفكري في تحديث أجهزتها الإدارية، والأمنية، والعسكرية، وفي الوقت ذاته استخلصت من موروثها الثقافي فكرة جعل السلطة حكرا للحاكم وخاصته.

45 - أنتوني غدنز: علم الاجتماع مع مدخلات عربية، ترجمة فايز الصياغ: المنظمة العربية للترجمة بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2005، ص ص: 492-493.

ثم استقرت أغلبية هذه الدول في هذه المرحلة الانتقالية، ولم تتغير إلا باتجاه إعادة إنتاج هذا الوضع، من حاكم لآخر، وبخاصية جديدة من الناس.

إن البنية السياسية لدول العالم الثالث باتت تعكس طبيعة التنافسات الداخلية القبلية، والطائفية، والقومية، فالدولة غدت تجسد انطلاقا من انقلاب وآخر، أوثورة وأخرى على أساس الانتماءات الفرعية؛ لأن عملية التغيير هذه في قمة الهرم السياسي، ترتبط في الوقت عينه، بدور القوى الخارجية في مساندة أحد تلك الانتماءات دون غيرها.

وذلك خلاف الحال في "الدول الغربية" التي استقلت الدولة فيها بذاتها عن الانتماءات الفرعية، وسعت إلى تشييد هوية مشتركة فيما بينها[46].

ولذا فإن الدولة في العالم الثالث عليها أولا، أن تقوم ببناء الأمة، لأن الأمة تمثل اتجاها لعملية بناء الهوية، وعندها تمثل نطاقا اجتماعيا، يستند على تقسيم فني للعمل، ويتسم بالتجانس والاستمرارية، وإمكانية التكامل والاندماج[47].

ولا شك بأن التنوع الثقافي في دول العالم الثالث، هو تنوع أصيل ومتجدر فيها مجتمعيا، وجغرافيا.

فهو لم ينشأ عن الهجرة الدولية، كما هو الحال في "الولايات المتحدة الامريكية، وكندا" مثلا، بل كان فيها موجودا تاريخيا، وتبلور عبر فترات زمنية جد قديمة؛ مما جعل الجماعات الثقافية في كل دولة، ذات موروث ثقافي تاريخي مشترك على الرغم من تسيس هذه الجماعات، وتنافسها للهيمنة على الدولة ومؤسساتها.

46 - مجموعة مؤلفين: (أزمة الدولة في الوطن العربي) مرجع سابق، ص ص: 300-301.

47 - محمد السيد سعيد: مرجع سابق، ص: 111.

إن الانحياز في عمليتي تكوين الدولة، وبناء الأمة إلى صالح الأكثرية المهيمنة، ثم اعتماد شخصنة المؤسسات؛ هما اللذان يقودان بصورة كبيرة، إلى استمرارية تناقص فاعلية الدولة، وإهدار مواردها في معالجة أزمتي الاندماج والهوية.

ومن ثم بروز حالة مزمنة من التأزم، تتخذ شكل أزمات مركبة، ومتكيفة مع سلبيات الموروث الثقافي اللاإيجابية، لينحرف المشروع برمته عن مساره الأصلي، المتمثل في إنشاء دولة موحدة ذات أمة واحدة، فتصبح بالتالي دولة - عصبة محدثة -لا هي متغربة كليا، ولا هي بالمنتمية كليا إلى الموروث الثقافي[48].

ولذا أصبحت الدولة في العالم الثالث، تعيش هذا التناقض الذي تسبب لها في الفشل الكبير في عملية بناء الأمة، لأن إهمال الخصوصية الثقافية لهذه الدول، أدت إلى واقع متأزم، لأن المستعمر لم يأخذ بعين الاعتبار ضرورة البحث عن نماذج تتلاءم، مع الخصوصية الثقافية لكل بلد على حدة، وإنما حاول فرض نماذج جاهزة، كنوع من إخضاع هذه الدول، وضمان تبعيتها له في شتى المجالات.

الفقرة الثانية: مبدأ المواطنة والهوية:

إن مفهوم السيادة، وفرض ثقافة الأغلبية على الأقليات، بدعوى الوفاق الوطني، أو الانصهار الثقافي، أو دعم الوحدة الوطنية، كلها آليات تفرض قهرا ثقافيا، يؤدي عادة إلى سلبية الأقليات، وعدم اشراكها في الانتخابات، وهجرة المواطنين إلى الخارج في هدوء، ودون ضجيج أو احتجاج.

إن التنوع الثقافي، قد يولد مفهوم المخالفة، وهو أمر صحي؛ إذ يؤدي الحراك الاجتماعي من خلال الحوار والتبادل للخبرات الثقافية، ما دام هذا المناخ السائد هو الثقافة، ومفاهيم قبول الآخر، وإلا تحول الاختلاف إلى خلاف

48 - مجموعة مؤلفين: (أزمة الدولة في الوطن العربي)، مرجع سابق، ص: 302.

وهذا يقود إلى النفور من الآخر في اتجاه رفضه، ثم نفيه، لأن الإنسان عدو ما يجهل، وإذن فإن نشر الخصوصيات الثقافية للأقليات على المستوى الوطني كله، يجعل المجتمعات البشرية ملمة بما يجري داخل كواليس الآخر، فتتولد الرغبة في معرفة الآخر، ثم الحوار، وبعدها يصير التعرف على الأرضية المشتركة، فتتسع وتنمو مفاهيم المواطنة؛ أي الحقوق المتساوية والمتكافئة بين المواطنين، وهذا هو المناخ الصحي في المجتمع، من خلال التنوع الثقافي[49].

وتلعب السياسة العمومية، دورا أساسيا في استمرار وبث روح التضامن بين أفراد المجتمع، وهي مدعوة للقيام بدورها في هذا المجال، من خلال الخدمات المجانية وشبه المجانية التي تسديها للجميع دون تمييز.

إن المواطنة من حيث هي حقوق وواجبات يجب أن تتجسد في الفضاء الاجتماعي الذي ينتمي إليه الأفراد وتبقى فكرة مجردة، ومثل عليا يتوق الإنسان إلى سريانها في الواقع الاجتماعي والسياسي؛ فهي إذن تمظهر لهوية مشتركة[50].

إن مفهوم المواطنة شهد تغيرا جذريا في استخدامه، ومضامينه، ولم يعد فقط يشير إلى علاقة المواطن بالوطن، والفرد وبالدولة؛ بل يتعدى ذلك إلى كونه مفهوما مجتمعيا شاملا، متعدد الأبعاد، فهو إذن مفهوم معقد، له أبعاد عديدة ومتنوعة، منها ما هو مادي قانوني، ومنها ما ثقافي سلوكي فضلا عن كونها وسيلة، أو غاية، يمكن بلوغها تدريجيا، لذلك فإن نوع المواطنة في دولة ما، يتأثر بالنضج السياسي، والرقي الحضاري داخل هذه الدولة.

إن المواطنة خيار ديمقراطي، اتخذته مجتمعات معينة، عبر مراحل تاريخية طويلة نسبيا، باعتبارها عملية بناء مستمرة، كونها العنصر الأساسي في

49 - حيدر إبراهيم علي وميلاد حنا: أزمة الأقليات في الوطن العربي، دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان، 2002، ص: 199.

50 - سيدي محمد ولد يب: مرجع سابق، ص ص: 63.

عملية "الاندماج" الاجتماعي، التي تسمح للمواطنين جميعهم بالحصول على الهوية الوطنية، والحقوق الأساسية المرتبطة بها[51].

إن ما يسميه إرنيستجلنير (Gellner Ernest) "مبدأ الوطنية" لما له من ملاءمة بين كيان وطني، وهو: (ما يعبر عنه في بعض الأحيان بالكيان المعنوي) والدول باعتبارها، وحدة شرعية لهذا الكيان[52].

هذا الانتماء، وهذه المواطنة، هما مصدرا الهوية الجماعية في شكل إحساس وطني للتضامن، قادر على تجاوز المصالح الخاصة، والهويات النوعية وعلى القضاء على مظاهر اللامساواة، والصراعات الداخلية، المخالفة للفضاء الاجتماعي، والسياسي للدولة[53].

ولا شك بأن هناك دور هام للأنترنت في التأثير على الهويات.

وقد أصبح من الواضح جدا وعكس كل التوقعات، من كون الإنترنت لم تساهم في التجانس الثقافي العالمي؛ بل أضحت القوميات المتباعدة من ضمنها جماعات الشتات، والحركات الانفصالية وغيرها، أكثر انتشارا على الإنترنت.

فقد تكاثرت الشبكة المكرسة "للأمة الكردية، وأمة التاميل" مثلا فالإنترنت تعد أداة مهمة على مستوى الهوية كأداة سياسية، لها آثار مهمة غير

51 - برا سنان: إشكالية المواطنة: الرعية في التراث الإسلامي، المركز الديمقراطي العربي للنشر، برلين-ألمانيا، الطبعة الأولى، 2017، ص: 31.

52 - باتريك سافيدان: الدولة والتعدد الثقافي، ترجمة مصطفى حسوني، دار توبقال للنشر، دار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، 2011، ص: 9.

53 - سيدي محمد ولد يب: مرجع سابق، ص ص: 64-65.

مباشرة على مستوى الوعي، لجعل الناس يشعرون بأنهم أعضاء في أمة واحدة[54].

خاتمة:

وفي الختام، يمكننا أن نخلص إلى ما يلي:

- إن موضوع الهوية القومية، أصبح يطرح إشكالات عميقة في زمن العولمة التي هي ظاهرة غربية، جاءت لبلورة هوية غربية معولمة، تقوم على أنقاض هويات الأمم، والقوميات الأخرى، وهي سمة من سمات النظام الرأسمالي الأحادي القطب، والذي يرمي إلى إقامة مصالح قومية لا مصالح دولية.

- إن الدولة القومية في خطر شديد، إثر تنامي الشرخ الطائفي، والعرقي فدعوى الانفصال والاستقلال، ينذر بتلاشي كيان الدولة القومية، التي لم تعد قادرة على تلبية حاجاتها الأساسية، في زمن السلم فضلا، عن حالات الانقسام والتشرذم.

- إن الدولة القومية، ستبقى أهم وسيلة لتداول السلطة، ومع ذلك كله فهي مطالبة وبإلحاح بأن تواكب العصر بشيء من المرونة، والدينامية الفاعلة والحنكة المطلوبة، مع مجموعة الأحداث، والوقائع الجديدة، بأسلوب يراعي منطق الحكمة والرشد، لا منطق الإكراه والبطش.

- إن الدول النامية مطالبة، بإقامة أنظمة ديمقراطية، قادرة على التكيف مع الواقع الدولي، فيجب ألا تبقى رهينة أنظمة ديكتاتورية قمعية والتي أفضت بها لانقسامات عميقة، وحروب أهلية مدمرة.

54 - توماس هايلاندإريكسن: العرقية والقومية: وجهات نظر أنتروبولوجية، ترجمة لاهاي عبد الحسين، مجلة عالم المعرفة، العدد-393، 2012، الكويت، ص ص: 162-163.

أما قد آن الأوان لتجاوز كل الأحقاد الدفينة، والرجوع إلى أحضان الدولة الواحدة، ذات القوميات المتعددة والتي تقوم على التصالح لا التناطح.

قائمة المصادر والمراجع:

I - المراجع باللغة العربية :

أولا: الكتب:

1- أنتوني غدنز: علم الاجتماع مع مدخلات عربية، ترجمة فايز الصياغ المنظمة العربية للترجمة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2005.

2- باتريك سافيدان: الدولة والتعدد الثقافي، ترجمة مصطفى حسوني دار توبقال للنشر، دار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، 2011.

3- برا سنان: إشكالية المواطنة: الرعية في التراث الإسلامي، المركز الديمقراطي العربي للنشر، برلين-ألمانيا، الطبعة الأولى، 2017.

4- بول هيرست وجراهام توميسون: مساءلة العولمة: الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكم، ترجمة إبراهيم فتحي، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية مصر، 1999.

5- حيدر إبراهيم علي وميلاد حنا: أزمة الأقليات في الوطن العربي، دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان، 2002.

6- خليل إسماعيل: البعد السياسي للمشكلات القومية " الكرد نموذجا" جامعة صلاح الدين، أربيل، العراق، 2009.

7- روبرت م، ماكيفر: تكوين الدولة، ترجمة، حسن صعب، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، 1984.

8- سيدي محمد ولد يب: الدولة وإشكالية المواطنة، كنوز المعرفة، عمان الأردن، الطبعة الأولى،2011.

9- الشاهد البوشيخي: نظرات في مستقبل الهُوية الإسلامية في ظل منظومة العولمة، مطبعة آنفو-برانت، فاس، المغرب، 2013.

10- علي حرب: حديث النهايات (فتوحات العولمة ومآزق الهوية)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الثانية، 2004.

11- مجموعة مؤلفين: أزمة الدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2011.

12- مجموعة مؤلفين: العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت -لبنان، الطبعة الأولى، 1998.

13- مجموعة مؤلفين: اللغة والهوية في الوطن العربي، إشكاليات التعليم والترجمة والمصطلح، المركز العربي الأبحاث ودراسة السياسات، بيروت-لبنان الطبعة الأولى، 2013.

14- مجموعة مؤلفين: جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2014.

15- محمد سبيلا: زمن العولمة: فيما وراء دوائر الوهم، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء -المغرب، الطبعة الأولى، 2006.

16- محمد عابد الجابري: الهوية..العولمة..المصالح القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2011.

17- محمد عمارة: مخاطر العولمة على الهوية الثقافية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999.

18- اليكس ميكشيللي: الهوية، ترجمة، على وطفة، دار الوسيم للخدمات الطباعية، دمشق، الطبعة الأولى، 1993.

ثانيا: البحوث الجامعية:

أ-الأطروحات:

1- خالد ميار الإدريسي: خطاب ما بعد الحداثة في العلاقات الدولية أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني، عين الشق كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الدار البيضاء، المغرب، السنة الجامعية، 2000-2001.

2- محمد الفطري: العنف السياسي كشكل لأزمة الدولة الثالثية في ظل تحولات النظام الدولي نموذج الوطن العربي، أطروحة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، آكدال الرباط السنة الجامعية، 2000-2001.

ثالثا: المجلات والدوريات العلمية:

1- أمارتيا صن: الهوية والعنف، ترجمة سحر توفيق، مجلة عالم المعرفة العدد،352، الكويت، 2008.

2- توماس هايلاندإريكسن: العرقية والقومية: وجهات نظر أنتروبولوجية ترجمة لاهاي عبد الحسين، مجلة عالم المعرفة، العدد-393، الكويت، 2012.

3- محمد السيد سعيد: الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، عالم الفكر، العدد-107، الكويت، 1986.

4- محمد عبد الغني سعود: قضايا إفريقيا، مجلة عالم المعرفة، العدد 34، الكويت، 1980.

5- هالة مصطفي: العولمة ... دور جديد الدولة، مجلة السياسة الدولية العدد، 134، 1998.

6- محمد سيد أحمد: حول إشكاليات العولمة، مجلة السياسة الدولية العدد-161، 2005.

رابعا: المؤتمرات الدولية:

1- محمد بن جماعة: التعددية الثقافية ومفهوم الهوية المتعددة الأبعاد المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري" المفاهيم والتحديات"، جامعة الملك سعود الرياض، 2009.

II- المراجع باللغة الأجنبية:

1- Dominique David, (2004), Les Souveraités au temps De l'après-guerre Froide, SwissPoliticalReview, 10(1.

http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/j.1662-6370.2004.tb00350.x/pdf

https://publications.hse.ru/en/chapters/134952578

2- Leonid E. Grinin. State Sovereignty in the Age of Globalization: Will it Survive? In Globalistics and Globalization Journal. Retrieved, 13/03/2017, from,

3- Luis Miguel Hinojosa Martinez, (2006), Globalisation et Souveraineté Des Etats. A. del Valle/ R. El Houdaigui (Dirs.), Dimensions

internationales du Détroit de Gibraltar (Dykinson 2006) 293-310. University of Granada.

4- Pierre de Senerclens, (2004), Debate: La Souveraineté à l' heure de la mondialisation. SwissPolitical Sciences, Review, 22/02/2018.